

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١ يناير ٢٠٠٩

أحداث العام ٢٠٠٨: القرصنة في سواحل الصومال: صراع في رأس العالم

٣٠ مليون أرباحها عام ٢٠٠٨ .. وسيقف العالم على أصابع قدميه إذا توجهت إلى سفن الركاب في العام الجديد

القاهرة: خالد محمود رمضان

في عتمة الظلام الدامس سيمضي القرصنة الصوماليون ليلة رأس السنة واضعين أيديهم على زناد أسلحتهم متأهبين لأية خطوة مفاجئة، لكن من دون أن يساورهم أدنى شك في أنهم المنتصرون لا محالة في لعبة قتل الوقت بالمفاوضات من أجل الحصول على فديات مالية باهظة في عمليات القرصنة التي باتت تشكل صداعا في رأس العالم خصوصا للدول التي تنتقل سفنها وبواخرها بالقرب من سواحل الصومال.

وستبقى مئات الأسر والعائلات وعوائل المخطوفين في جميع أنحاء العالم ليلة رأس السنة يتمنون عودتهم سريعا بعد محنة الخطف المفجعة. وفي دولة يفتقد سياسيوها إلى الحكمة لتحقيق المصالحة الوطنية وطي ملف الحرب الأهلية المشتعلة منذ عام ١٩٩١، يجد القرصنة أنفسهم في بلد يخلو من سلطة مركزية قادرة على بسط سيطرتها على سواحله، ما يمنح القرصنة شعورا نسبيا بأن لا خطر داخليا حقيقيا يتهددهم.

وقبل أن يلفظ العام ٢٠٠٨ أنفاسه الأخيرة برهن القرصنة حديثو السن على سواحل الصومال بأسلحتهم المحدودة وتقنياتهم العالية أن بإمكانهم إجبار أعتى الأساطيل العسكرية في العالم إلى المجيء إلى مياه المحيط الهندي وخليج عدن، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى ردعهم على الفور. وتتراوح الفدى التي يطلبها القرصنة بين مئات الآلاف وملايين الدولارات، حسب السفينة التي يستولون عليها وهويات الرهائن، وتفيد تقديرات حديثة بأن القرصنة حصلوا على نحو ٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ فقط. ويبلغ طول سواحل الصومال ٣٧٠٠ كلم، وهي من السواحل الأطول في العالم، وتراقب هذه السواحل بين ١٢ و ١٥ سفينة تابعة للتحالف البحري الذي يضم عدة دول تعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وبينما لم تستجب الدول العربية بالسرعة الكافية لدعوة عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لإنشاء قوة عربية تتولى حماية المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن القومي العربي، دشّن الأوروبيون عملية «أطلانتا» لمحاربة القرصنة في مساحة جغرافية تصل إلى

مليون كلم مربع بهدف حماية السفن المحملة بالمساعدات الغذائية والتابعة لبرنامج الغذاء العالمي الأممي، وكذلك الرد على أعمال القرصنة البحرية التي تزايدت في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة.

العملية الأوروبية لمحاربة القرصنة والتي تشارك فيها كل من فرنسا، بريطانيا، اليونان، ألمانيا، بلجيكا، فنلندا، هولندا، اسبانيا، ومدتها عام كامل، يعتبرها بعض الصوماليين حجة لوجود الأساطيل الغربية على سواحل الدولة المفككة في الصومال لغرض في نفس يعقوب. هذا الاهتمام الغربي بالصومال يثير ولا شك الريبة، خاصة أن خليج عدن يتحكم بالمدخل الجنوبي لقناة السويس، وهو واحد من أهم المحاور في الملاحة البحرية في العالم، حيث تمر سنويا عبره قرابة ١٦ ألف سفينة ونحو ٣٠% من الإنتاج النفطي العالمي. التحذيرات الدولية من مخاطر القرصنة لم تتوقف لا سيما أن هناك مخاوف من أن قناة السويس مهددة بالإغلاق بسبب أعمال القرصنة التي تتم في القرن الأفريقي.

وقال تقرير أصدره «تشاتام هاوس»، وهو مركز دراسات وأبحاث بريطاني متخصص في السياسة الخارجية، إن زيادة أعمال القرصنة قد تؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية في منطقة القرن الأفريقي، وإلى توقف مسار الرحلات التجارية العالمية عبر قناة السويس. ولاحظ التقرير أن قيمة التأمين على السفن التي تعبر خليج عدن قد ارتفعت بنسبة كبيرة، ومع زيادة المخاطر وارتفاع التكاليف قد ينتهي الأمر بأن تفضل شركات الملاحة الانصراف عن خليج عدن وقناة السويس، والاتجاه نحو رأس الرجاء الصالح.

وإذا كان القراصنة قد نجحوا خلال الاثني عشر شهرا المنصرمة في احتجاز ما لا يقل عن ١٨ سفينة أجنبية بطواقهما البحرية البالغ عددها نحو ٣٥٠ بحارا من بينهم ٩٢ فلبينيا، وان ينجوا بفعالهم على الرغم من هذا الاحتشاد العسكري غير المسبوق على مرمى من سواحل الصومال المترامية الأطراف، فإن العام ٢٠٠٩ قد يشهد عملية تحول نوعية خطيرة للغاية في طبيعة النشاط التقليدي للقرصنة، عندما ينتقلون في مرحلة تالية إلى اصطیاد السفن المخصصة لنقل الركاب في السواحل التي باتت الأخطر من نوعها في العالم قاطبة.

هؤلاء الرجال المثيرون للشفقة أكثر من أي شيء آخر، وبوحي من ملابسهم الرثة وضعف مستوى تسليحهم، صدموا العالم عدة مرات خلال العام الذي يوشك على الرحيل، عبر إرباكاتهم للملاحة

البحرية الدولية في المنطقة من دون وجود قوة رادعة قادرة على وقف نشاطهم الاجرامى المثير للجدل.

وبات القراصنة يشدون انتباه الجميع بعدما ابتعدوا عن ساحة عملهم الرئيسي قبالة السواحل الصومالية، وتوجهوا بقواربهم الصغيرة والسريعة إلى المياه الإقليمية، لكي ينجحوا للمرة الأولى في السيطرة يوم ٢٥ سبتمبر (أيلول) على سفينة الشحن الأوكرانية «فاينا» التي كانت متوجهة إلى مرفأ مومباسا الكيني وعلى متنها ١٧ أوكرانيا وثلاثة روس ولاتفى واحد، وتحمل على متنها شحنة مثيرة للجدل عبارة عن ٣٣ دبابة ثقيلة من نوع «تي - ٧٢» سوفيتية الصنع بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى.

سقوط هذه الشحنة في أيدي القراصنة أثار هلع الجميع من احتمال تسرب حمولتها إلى أيدي الإسلاميين المتشددين في الصومال سواء تنظيم المحاكم الإسلامية الموالي لتحالف المعارضة الذي يتخذ من العاصمة الاريترية أسمرة مقرا، أو حركة الشباب المجاهدين المتشددة والمعروفة بعنائها المطلق للسلطة الانتقالية وللوجود العسكري الأجنبي في الصومال.

ثمة من يقول إن الإسلاميين الذين يهيمنون على مناطق كثيرة في وسط وجنوب الصومال وباتت حشودهم على مرمى حجر من العاصمة مقديشو، يوفرون للقراصنة حماية لوجستية وأن هناك تواطؤا بين الطرفين، فكلاهما أصحاب مصلحة في أن تبقى الفوضى هي المسرح السياسي والأمني في البلاد.

لهذا وافقت الشركة المالكة للشحنة على التفاوض، وكالعادة قلص القراصنة رقم الفدية المطلوبة من ٢٥ مليون دولار إلى ٣,٥ مليون دولار فقط، لكن دخول سيدة أعمال أميركية على الخط هدد الصفقة في آخر مراحلها وأعاد اللعبة مجددا إلى المربع صفر.

الأوكرانيون من جانبهم لم يفوتوا أية فرصة لانتقاد هذا التدخل الذي أجهض المفاوضات التي تمت بعض مراحلها بترتيب من البحرية الأميركية، وعلى متن إحدى بوارجها الحربية التي تفرض رقابة لصيقة على السفينة والشحنة تحسبا لأي طارئ. دخول تلك المرأة الغامضة مشيلين لين بارلين كان مفاجئا، خصوصا بعدما زعمت أن القراصنة طالبوها بالتوسط لإنهاء أزمة احتجازهم لعشرات

السفن المخطوفة على سواحل الصومال بما في ذلك ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار» وسفينة الشحن العسكرية الأوكرانية، وهي قالت لـ«الشرق الأوسط» إنها تجري يوميا عشرات المكالمات الهاتفية من مقر إقامتها في العاصمة الأميركية واشنطن، للاطمئنان على أوضاع كل السفن بخاصة طواقمها، وتفقد أحوالهم المعيشية.

ومثل يوم الاثنين ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) كابوسا جديدا لناقلات النفط العملاقة بعدما نجح القراصنة أيضا في اصطياد ناقلة النفط السعودية «سيربوس ستار» التي تعتبر من أكبر ناقلات النفط، على بعد ٤٥٠ ميلاً من ميناء مومباسا في كينيا، وعلى متنها ٢٥ بحارا من جنسيات مختلفة من بريطانيا وكرواتيا والفلبين وبولندا والمملكة العربية السعودية.

عملية خطف الناقلات التي بحجم ثلاث ملاعب لكرة القدم وتحمل ٣٠٠ ألف طن من البترول مثلت أكبر عملية ينفذها حتى الآن القراصنة الصوماليون منذ بداية العام. وأبلغت مشيلين بارلين التي كتب القراصنة اسم تدليلها باللغة العربية «أميرة» بأحرف إنجليزية على جوانب بعض السفن المخطوفة، لـ«الشرق الأوسط» أنها لا تقدم نفسها كوسيط بين القراصنة ومالكي السفن المخطوفة لكنها تسعى في المقابل إلى التوصل إلى حل دائم لإنهاء أزمة القرصنة على سواحل الصومال.

ويستخدم القراصنة زوارق سريعة جدًا تعمل انطلاقًا من سفينة أم، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد يكون لديهم قاذفات صواريخ، كما يملكون هواتف تعمل بنظام «دي.بي.إس» وبالأقمار الاصطناعية. وأنهت مشيلين منتصف الشهر الماضي زيارة إلى الصومال استمرت ثلاثة أيام قالت إنها ضمن عشرات الزيارات التي قامت بها لهذا البلد منذ أن بدأت تهتم بشؤونه قبل نحو ١٢ عاما، لكنها لم تفصح طبيعة الظروف التي دفعتها إلى هذا الاهتمام المفاجئ.

ولفتت إلى أن لديها اتصالات مع جميع المسؤولين رفيعي المستوى في الصومال، وأن لديها علاقات مع بعض حكومات دول الجوار الجغرافي في منطقة القرن الأفريقي، مشيرة إلى أنها زارت الأردن والإمارات أخيرا. وقالت مشيلين التي تدير من ولاية فرجينيا شركة لبيع وتصميم السترات الواقية من الرصاص عبر الهاتف لـ«الشرق الأوسط»: «أنا أتعاطف مع القراصنة بسبب أوضاعهم المعيشية والصحية المتدهورة وفقدانهم لموارد رزق ثابتة».

ونفت أن يكون دافعها للتورط في ملف القرصنة هو البحث عن المال وقالت: «حسنا لست في حاجة إلى مال.. إنني غنية بما يكفي لأعيش حياة كريمة، لكنني لا أستطيع تناول الطعام وأنا أرى هذه المأساة أمامي».

ومضت إلى القول: «في كل المراحل نحن لا نتحدث عن أموال أو فديات يتم دفعها من أجل إقناع القرصنة بوقف أنشطتهم أو إنهاء اختطاف السفن واحتجازها، نحن نتحدث عن بشر يعانون وتم تجاهل معاناتهم لفترة طويلة».

واعتبرت أن استفحال ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال مسؤولية دولية أولاً، مشيرة إلى أن أحدا لم يهتم بأن يتعرف على دوافع القرصنة للقيام بأنشطتهم المزعجة أو فهم خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وقالت: «بالنسبة لي هذا موضوع انساني بالدرجة الأولى، نحن لدينا علاقات طويلة مع هؤلاء الأشخاص وبيننا ثقة متبادلة، إنهم يعرفون أنني أسعى إلى مساعدتهم بدون أن يتعرضوا للأذى». وأضافت: «هذه دولة (الصومال) بلا حكومة مركزية منذ عام ١٩٩١، وبالتالي لا خدمات ولا مدارس ولا شيء، وليس بإمكان الأشخاص الذين يتحولون إلى قرصنة أن يلجأوا إلى هذه المهنة إذا كانت لديهم مهن أخرى يتعيشون منها».

وتقدر منظمة بحرية متمركزة في كينيا عدد القرصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو ١١٠٠ رجل، موزعين في أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل السابقين. وروت مشيلين لـ«الشرق الأوسط» أن لديها علاقات مع جميع القرصنة وتعرفهم جميعا بالاسم وسبق لها أن التقت بعضهم، وأضافت: «الأمر ليس كما يبدو، أنا لا أدمعهم سياسيا ولا أنظر للموضوع من هذه الزاوية، هؤلاء أناس يحتاجون إلى المساعدة وأنا أقدمها لهم قدر المستطاع».

واعتادت مشيلين إجراء عدة مكالمات هاتفية كل صباح بتوقيت الولايات المتحدة للسؤال حول كيفية معاملة القرصنة للطواقم الملاحية للسفن المخطوفة وما إذا كانت كميات الطعام والماء كافية للجميع. وفي مكالمة جرت عبر هواتف متصلة بالأقمار الصناعية ومن خلال ربط المتحدثين بخط هاتف من العاصمة البريطانية لندن، كانت مشيلين تسأل باستمرار أشخاصا صوماليين قالت إنهم قرصنة لا يريدون إعطاء هوياتهم عبر وسائل الإعلام، عن الوضع الصحي وما إذا كان هناك مرضى أو أشخاص يحتاجون للمساعدة.

وقال بعض الملاحين المخطوفين إنهم يتلقون معاملة جيدة من القراصنة الذين سمحوا لهم بالتحدث إلى ذويهم لبعض الوقت. وأكدت الأميركية أنها تسعى لتوفير الظروف الملائمة لإطلاق سراح الناقلات السعودية وطاقتها المكون من ٢٥ بحارا من جنسيات مختلفة، لكنها نفت أن يكون القراصنة قد طالبوا بقدية مالية لإطلاق سراح الناقلات السعودية، وقالت في المقابل إن الجهود منصبة على حل يرضي جميع الأطراف من دون الكشف عن أية تفاصيل أخرى. وأوضحت أن جهودها تنصب أيضا على محاولة تكوين حرس سواحل قطاع خاص في الصومال اعتمادا على القراصنة التائبين، والذين سيتم لاحقا إعادة تأهيلهم. وقالت «هذا برنامج ضخم يحتاج إلى تمويل كبير، نأمل أن نتمكن من تنفيذه سريعا، الحلول العسكرية للقراصنة في تقديري ليست هي الحل المناسب».

لكن الجنرال موسى عدي رئيس إقليم البونت لاند (أرض اللبان) في شمال شرقي الصومال الذي يعتبر معقلا بالنسبة لعموم القراصنة وقاعدة لوجستية للبعض الآخر، يرفض منطق التعاطف مع القراصنة ويطالب بعدم التفاوض معهم على الإطلاق. واعتبر الجنرال عدي لـ«الشرق الأوسط» في مقابلة خاصة عبر الهاتف من مقره في الإقليم الذي يتمتع منذ عام ١٩٩٨ بالحكم الذاتي، أن وجود السفن الحربية التابعة للدول الغربية والولايات المتحدة على سواحل الصومال لن يؤدي إلى حل مشكلة القرصنة ويقضي عليها.

وكشف النقيب عن أنه يقوم حاليا بتنظيم قوة عسكرية أو خفر للسواحل لتمشيط المناطق التي يوجد فيها القراصنة.

ورأى أن وجود السفن الغربية الكبيرة خلق بالفعل مشاكل أكبر للصومال وللعالم، لافتا إلى أن بعض الطائرات المروحية التابعة للأساطيل العسكرية الأجنبية المحتشدة في المياه الإقليمية للصومال تقلع في اتجاه سفن القراصنة أو أماكن تجمعاتهم فقط لتصويرهم ثم تعود من حيث أتت. الجنرال يرى أن لا فائدة من التفاوض مع القراصنة أو الاستجابة لمطالبهم، ويحث العالم في المقابل على دعم حكومته أو لا للقيام بعملية برية لتدمير مواقع القراصنة على الأرض. وتساءل «هل يمكنك أن تكافئ لصا اعتدى عليك؟ فلماذا إذن نكافئهم (القراصنة)؟»، لافتا إلى أن الفديات والأموال التي يحصلون عليها تزيدهم قوة وتحفزهم على القيام بالمزيد من عمليات القرصنة، وأضاف «لا ينبغي الخضوع مطلقا لابتزازهم».

وأضاف: «كما قلت سابقاً، ويجب أن ينتبه العالم لما أقوله، نحتاج لخبراء بحريين وعسكريين، وإمكانيات لوجستية، ودعماً فنياً لكي نؤسس خفر سواحل جيد التسليح، بإمكاننا القضاء على هذه الظاهرة، ومنع القرصنة من ممارسة أنشطتهم، لكن لا أحد يستجيب لنا، فماذا نفعل؟».

وتحول الإقليم الذي يضم واحدة من أفقر مناطق الصومال وشهد قطاع الصيد فيه انهياراً عارماً خلال السنوات الـ ١٧ الماضية، إلى ملاذ آمن للقرصنة الذين لا ييخون بالمال على السكان المحليين في قراهم لشراء سكوتهم أو تعاطفهم. وبإمكان الزائر لتلك المناطق الفقيرة أن ينبهر بهذه المنازل الفخمة وسط مستنقعات الفوضى والبؤس، فيما تريض خارجها أحدث طرازات السيارات ذات الدفع الرباعي.

وفي الوقت الذي يحتفظ فيه القرصنة بمعظم المال، يذهب جزء كبير منه إلى «محليين من ذوي النفوذ»، بعضهم متورط في الحرب المستمرة في البلاد.

خريطة التحالفات السياسية في الصومال معروفة بتقلباتها الكثيرة والدراماتيكية المفاجئة، وقادة الشباب الذين كانوا يوماً في صفوف تنظيم المحاكم الإسلامية عندما كان مسيطراً على زمام الأمور في العاصمة مقديشو لفترة ستة أشهر تقريباً انتهت مطلع عام ٢٠٠٧، الذي نجح إلى حد كبير في كبح جماح القرصنة وطردهم من معقلهم في مدينة هارديري، باتوا اليوم حريصين على ألا يفهم من كلامهم وتصريحاتهم بأنهم يشكلون خطراً على القرصنة.

وجرت محاولات لتسريب الشحنة الخاصة بالسفينة الأوكرانية بليل إلى قياديين في حركة الشباب، قبل أن يتدخل الأسطول الأميركي على الفور ويأمر بوقف عملية التسريب على الفور بعدما هدد بإغراق السفينة بما تحمله من بشر وأسلحة. الهلع الأميركي من فكرة نجاح الإسلاميين المتشددين في وضع أيديهم على تلك الشحنة الغالية له ما يبرره من وجهة النظر الأميركية، فامتلاك الشباب لهذه المعدات العسكرية ليس فقط كفيلاً بقلب الموازين لصالحهم في الصومال، بل أيضاً بإثارة موجة غير محدودة من سباق التسلح في منطقة القرن الأفريقي مع ما يعنيه ذلك من مخاطر على الأمن والاستقرار في المنطقة المسكونة أساساً بخلافات الحدود بين معظم دولها.

يعتقد عبد القادر يوسف نائب وزير الموانئ في إقليم «بوننت لاند» أن مشكلة القرصنة ستثير خلال العام المقبل متاعب أكبر للعالم، خاصة أن أساس المشكلة لا يزال موجوداً ويفرض على الجميع

التعامل معه. ويرى يوسف أنه ليس بمقدور أحد منفردا الحفاظ على السواحل الطويلة للصومال، بيد أنه في الوقت نفسه يقول إن حكومته تقوم بحملة لمواجهة القراصنة عبر المساجد من خلال الدعاة لتوعية الناس بخطر القراصنة وإبلاغهم أن مصدر ثرواتهم يعتبر محرما شرعا. ليست هناك تصنيفات قبلية للقراصنة، فهم ينتمون إلى كل القبائل والعشائر ولديهم أيضا شبكات مالية وأتباع في الخارج يطلعونهم أولا بأول على ما تنقله عنهم مختلف وسائل الإعلام الموالية التي باتت تعتمد الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية كوسيلة وحيدة للاتصال بخاطفي السفن المنكوبة. بعض القراصنة هم بالأساس صيادون فقدوا أعمالهم بفعل الوجود العسكري الغربي على سواحل الصومال، والنفايات الكيماوية الخطيرة التي يتم إلقاؤها على مقربة من مياهه الإقليمية. ويقول عبد القادر «بعضهم ليس لديه أي عمل ومدمرون، يفعلون ذلك فقط من أجل المال».

لكن الخطورة الحقيقية للقراصنة لم تبدأ بعد حيث يتوقع الكثير من المراقبين أن يمد القراصنة نشاطهم لكي يصل إلى خطف السفن الناقلة للركاب، وهي حالة يتعين على العالم أن يتأهب للتعامل معها. ذلك أن خطف سفينة تحمل مئات المسافرين السيئي الحظ من جنسيات مختلفة، سيمثل أيضا نقلة نوعية في عمل القراصنة المحدودي الثقافة والتعليم.

هذه التوقعات لا تنطلق من فراغ فقد سعى القراصنة بالفعل إلى مهاجمة أكثر من سفينة ركاب دون أن يحالفهم الحظ هذه المرة، على أن المسألة على ما يبدو مرهونة بعنصر الوقت ليس أكثر. القراصنة الذين نجحوا في السابق في عرقلة توصيل المساعدات الغذائية إلى الصومال الذي تمزقه الحرب الأهلية، لن يتوقفوا عن مفاجأة العالم بعمليات جديدة، ولكن السؤال يبقى: إلى متى.. ولمصلحة من؟